

النائب ميشال موسى

لا شك في أن الأزمة الاقتصادية التي اصابت لبنان منذ حوالي عام، كانت لها تداعيات سلبية كبيرة على الشعب اللبناني. تضاف اليها المضاعفات السلبية لجائحة كورونا التي اصابت سائر دول العالم وبينها لبنان.

ولا شك أيضاً في أن حقوق الانسان في لبنان تأثرت سلباً وإلى حد كبير بهذه الازمة الخائقة، يضاف اليها انفجار مرفأ بيروت المدمر في 4 آب. بدأت الأزمة المالية والاقتصادية الحادة تنعكس على نوعية حياة اللبنانيين، وفاقمتها جائحة COVID-19، الأمر الذي نجم عنه انكماش في الناتج المحلي الاجمالي.

ان ارتفاع الاسعار نتيجة تراجع سعر الليرة، سوف يفتت القدرة المعيشية للناس ويوسع بشكل متسارع نسب الفقر الذي يصيب نصف اجمالي السكان وجغرافيته، فيما نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المدقع تتوسع بوتيرة متصاعدة.

علماً ان عدداً كبيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشكل نحو 90% من المؤسسات، كانت اساساً تواجه صعوبات في الصمود، هي اليوم مهددة بالإفلاس او الاقفال.

أما على صعيد الوضع الصحي، فالمعوقات المالية الكبيرة تنذر بخطورة نتيجة ازدياد الاصابات بفيروس COVID-19 وتفاقمها، وأبرزها:

- عدم القدرة على تخصيص اسرة عناية فائقة متخصصة كافية.

- خفض رواتب العاملين في القطاع الصحي.

- تسريح عدد من الممرضات والممرضين.

- ثلث عدد الاطباء وعددهم قرابة 15 ألفاً قد يهاجرون مع نهاية العام، بحسب نقابة الاطباء.

- المستشفيات الخاصة التي تشكل 85% من الخدمة الصحية، تعاني من عدم سداد مستحققاتها من الجهات الضامنة في الدولة.

- المستشفيات العامة الحكومية تخشى عدم القدرة على السيطرة على الوباء.

- استيراد المعدات الطبية في مأزق.

القطاع الطبي والصحي دق ناقوس الخطر ومعه علت صرخة المواطنين ومعاناتهم.

وعلى صعيد الوضع الاجتماعي، حدث ولا حرج. فقد اصاب الوضع الراهن الأشخاص في صلب حياتهم، وأفقد عدداً كبيراً منهم في وظيفته ومدخراته، مما ساهم في زيادة معدل البطالة التي لامست 36%. من ناحية أخرى، نرى الأمن الغذائي يتأثر بشكل مباشر جراء تدهور القوة الشرائية والنقص في المواد الغذائية، مما يهدد حق المواطن في الحياة.

اما الأطفال، فتحرمهم اليوم الجائحة حقهم في التعليم والتنقل. والوضع الاقتصادي حتمّ احياناً صرف موظفين واقفال دور تعليم، بسبب عدم قدرة ذوي التلامذة على دفع الاقساط. ولا بد من الإشارة الى بعض المؤشرات الاجتماعية المقلقة:

- ارتفعت نسبة الفقر من 25% الى 55% منهم 25% تحت الفقر المدقع.

-انحدرت الطبقة الوسطى من 70% الى 40%.

-حافظت الطبقة الغنية والثرية على نسبتها 5%.

-تأكلت القدرة الشرائية بنسبة 80%.

-انخفض الحد الأدنى للأجور مقيماً بالدولار من 450 دولاراً الى 85 دولاراً.

ومن جهة أخرى، شهد بعض المناطق حوادث تمييز وكرامية وعنصرية، بسبب الخوف من انتشار المرض والبطالة.

والمشكلة تطاول الذين يعيشون في اماكن سكنية مكتظة على غرار مخيمات اللاجئين والنازحين، حيث من الصعب اتخاذ الاجراءات المناسبة، إذ لا مياه ولا تنظيم للصرف الصحي مثلاً، وحيث اصبح التباعد الاجتماعي تحدياً للجميع.

وثمة مشكلة اساسية في السجون وحال المحتجزين والموقوفين، حيث الاكتظاظ يشكل العنوان الاكبر نتيجة عدم بناء سجون اضافية ومؤهلة، والتأخير في اصدار الأحكام اضافة الى امور أخرى، مما يحّد من حق هؤلاء في الحصول على ادنى حقوقهم. كما أن هذه المراكز قد تكون عرضة لانتشار العدوى.

ان الازمة الاقتصادية وانتشار الوباء، يظهران بشكل رئيس عدم المساواة ومخاطر التمييز والاضطهاد، اذ نرى اليوم ازدياداً في حالات العنف المنزلي، بحيث اصبح بعض النساء عرضة للتعذيب المعنوي والجسدي بسبب الاوضاع المادية والتنازلات.

كما ان هناك تدهوراً كبيراً في ظروف التعاملات في المنازل حيث يعاني معظمهم من أزمة التحويل المالي الى ذبهن مع تقلب سعر العملة، إضافة الى المعاملة السيئة احياناً من اصحاب العمل وتركهم امام سفاراتهم.

كذلك فإن الحريات العامة تتأثر بطبيعة الحال، في ظل الظروف الحاضرة.

ويجب الحرص على الحريات، الميزة التاريخية لهذا البلد، من ضمن حدود المسؤولية الأدبية والاخلاقية.

كما على الحكومة التعاطي بكل دقة، في ظل حالة الطوارئ التي أملتها COVID-19 واحترام الحقوق خارج استغلال الظروف، وان تكون هذه الحالة مؤقتة.

اليوم نحن امام تحدٍ يجب مواجهته عبر رؤية موحدة في سبيل المصلحة العامة، وعلينا ان نتحد لمحاربة الازمات والتشديد على تطبيق القوانين، والتزام المعاهدات الدولية لحماية حقوق الانسان في لبنان وضمان العيش الكريم.

نحن نواجه ازمة في ازمات كثيرة، ويكمن الحل في اتخاذ تدابير تتناول سائر المشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتوسيع مفهوم حقوق الانسان عبر اعتماد تشريعات تحمي كل الحقوق وضمان التمتع الفعلي التدريجي بها.

من هنا نعيد ونشدد على أهمية التزام كل المعاهدات التي انضم اليها لبنان. ونسعى كرئيس لجنة حقوق الانسان النيابية مع اعضاء اللجنة كافة، الى تطبيق هذه الحقوق

وترسيخها وتوسيع مفهوم حقوق الانسان في لبنان، عبر التزام شرعة حقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية.